إعفاء العاملين لدى القطاع الخاص من الفوائد وغرامات التأخير عن التزامات ضم الخدمة ورد التعويض..

نبهان لـ«الوطن»: ٥٩ ألف منشأة تستفيد من مرسوم إعفاء متضرري الزلازل من الفوائد وغرامات التأخير للتأمينات الاجتماعية

| محمد راكان مصطفى

أكد معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فراس نبهان أن المرسوم رقم ٣ لعام ٢٠٢٣ القاضي بمنح إعفاءات خاصة للمتضررين من الزلزال، والذي جاءت المادة ٨ منه فيما يخص عمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)، سينعكس على أصحاب المنشآت بشكل إيجابي.

وكشف نبهان في حديثه لـ«الوطن» أنه سيبلغ عدد المنشآت المعفاة من الغرامات والفوائد بحسب المرسوم /٥٨٦٩١/ منشأة، ما يؤكد وقوف الدولة بكل مؤسساتها مع متضرري الزلزال في المناطق المنكوبة (حلب واللاذقية وحماة وإدلب)، لخلق بيئة خالية من أي أعباء مالية تجاه الحكومة، بهدف تشجيع المتضررين من الزلزال للعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية من خلال النشاط الفعلي، منوهاً بأن هذا المرسوم يأتي كأحد أهم الإجراءات والسياسات المتعلقة بمرحلة التعافي المبكر، وذلك ضمن الخطة الوطنية لمواجهة آثار وتداعيات الزلزال.

وأوضح معاون الوزير أنه وبموجب المرسوم يتم واستناداً إلى الجداول الاسمية المتضمنة أسماء المتضررين التي تحدد بقرار من المحافظ المختص وفق أحكام المادة ٢/ من المرسوم التشريعي المذكور إعفاء من كامل الفوائد وغرامات التأخير بموجب أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمستحقة الأداء على أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص قبل تاريخ ٢٠٢٣/٣/١٢ من المتضررين المتعلقة أنشطتهم بالمهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية ضمن المناطق المنكوبة المتعرضة للهدم الكلي أو الجزئي أو المتصدع المحتاج إلى تدعيم نتيجة الزلزال.

وأشار نبهان إلى أن المرسوم شمل تفاصيل أخرى تتعلق بالعاملين لدى القطاع الخاص بإعفائهم من الفوائد وغرامات التأخير الناجمة عن تأخر سدادهم ما يترتب عليهم من التزامات ضم خدمة أو رد تعويض أو رفع نسبة ما يعطي قيمة مضافة لمساعدة هذه الشريحة.

ولفت معاون الوزير إلى أنه يتم التنسيق مع منظمة العمل الدولية من خلال عدة اجتماعات عقدت مع المدير الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية ببيروت والفريق التقني المختص لتقديم الدعم الممكن عبر مشاريع التعافي المبكر وعبر استهداف الأسر والعائلات ممن فقدوا مصدر رزقهم لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية ومتطلباتهم الضرورية والمساهمة في مرحلة إعادة الإعمار.

وأضاف: كما تسعى الوزارة بالتعاون مع الجهات الشريكة إلى إيجاد فرص عمل للفاقدين لعملهم نتيجة الكارثة من خلال مشاركتهم بإعادة إعمار المناطق المنكوبة عن طريق منح الأدوات واللوجستيات والعدد اللازمة وتقديم القروض لمساعدة أصحاب المهن (دهان- أعمال البناء.... الخ)، بالإضافة للبدء بإعداد دورات تدريبية سريعة على المهن المتعلقة بإعادة الإعمار ومنح الخريجين منها العدد والأدوات لإيجاد فرص عمل لهم مولدة للدخل وتعوضهم عن عملهم الذي فقدوه. كما تسعى الوزارة بالتعاون مع الجهات الشريكة لتنفيذ ما يسمى إدارة حالة المتعطل نتيجة الكارثة في المناطق المتضررة تحت إشراف مراكز تمكين الشباب.

وتابع قائلاً: بدأنا عبر مراكز تمكين الشباب التابعة للوزارة إطلاق ورشات عمل متخصصة حول موضوع حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بالكارثة وآلية التعاطي معها لمعرفة وسائل الاستجابة الحقيقية لإدارة الكوارث.

التعاون مع الجهات الشريكة لإيجاد فرص عمل لمن فقدوا عملهم نتيجة الكارثة

١٠٠ محام متضرر.. وقدمنا ثلاثة ملايين لمن يحتاج إلى إيجار.. وحتى مليوني ليرة للمنزل الذي يحتاج إلى تدعيم

نقيب محامي حلب لـ«الوطن»: فريق قانوني مع لجان السلامة للتأكد من المالكين والشاغلين للعقارات التي يتم الكشف عنها

| محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة المحامين في حلب نجدت عفش أنه منذ أمس بدأ فريق قانوني يرافق لجان السلامة العامة في المحافظة أثناء الكشف على المنازل المتضررة للتأكد من المالكين والشاغلين للعقار الذي يتم الكشف عنها من خلال التأكد من الأوراق الخاصة بالعقار سواء كانوا مالكين أم مستأجرين أم لديهم أسهم في العقار، وبالتالي فإن الفريق القانوني يقدم الاستشارات ويقدم المساعدة القانونية في هذا المجال.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عفش أنه أمس كان هناك اجتماع مع الفريق القانوني الذي سوف يرافق لجان السلامة للبدء بالعمل مباشرة، مشيراً إلى أن النقابة عملت على شقين الشق القانوني وهو تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية لأي متضرر يطلب ذلك بما في ذلك مساعدته في استخراج الأوراق التي يحتاجها وتكون التكاليف على النقابة، مؤكداً أن هناك لجنة جاهزة لاستقبال أي استشارة وتكون مجانية.

وبين عفش أن الشق المادي هو تقديم مبلغ مالي يصل حتى ثلاثة ملايين ليرة للمحامين المتضررين الذين تضررت منازلهم بالكامل ليساعدهم في استئجار منازل لهم، مشيراً إلى أن هذا المبلغ من الممكن أن يكفيه لمدة إيجار سنة في بعض الأحياء التي يكون فيها الإيجار رخيصاً نوعاً ما مقارنة بالأحياء الأخرى ومن الممكن أن يكفيه لمدة ستة أشهر إذا استأجر في أحياء أخرى يكون الإيجار فيها مرتفعاً.

وأضاف: أما العقارات التي تحتاج إلى ترميم فإنه تم تقديم مبلغ يتراوح بين ٥٠٠ ألف إلى مليوني ليرة للمحامين المتضررين وذلك حسب طبيعة الترميم، موضحاً أنه يتم الاعتماد في ذلك على تقدير لجنة السلامة العامة التي كشفت على العقار إضافة إلى إبراز المتضرر ما يثبت ملكيته للعقار المتضرر أو عقد إيجار يؤكد إن كان مستأجراً لهذا العقار.

عفش لفت إلى أنه تمت تغطية جميع المحامين المتضررين جراء الزلزال والذي وصل عددهم إلى ١٠٠ محامي، موضحاً أن الأضرار كانت متفاوتة، مشيراً إلى أنه فتح صندوق خاص للمحامين الراغبين في التبرع كلا حسب استطاعته، ولافتاً إلى أن هناك محامياً فقط توفي جراء الزلزال ووفاته كانت ناجمة عن جلطة قلبية بعدما شعر بالخوف نتيجة الهزة الأولى للزلزال.

وفيما يتعلق بتقديم المعذرة للمحامين لحضور الدعاوى في المحاكم بين عفش أنه تم تقديم المعذرة في بداية الزلزال ولمدة عشرة أيام ومن ثم تم توقيفها وبالتالي فإن الدعاوى حالياً تسير بشكل طبيعي في المحاكم والمحامي الذي لا يستطيع الحضور فإنه يكلف زميلاً له بالإنابة عنه لحضور الدعوى الموكل فيه، مشيراً إلى أن معظم المحامين عادة يذكرون في الوكالة أكثر من زميل لهم للحضور عنهم في حال تعذروا عن حضور الدعاوى.

وفي موضوع آخر أكد عفش أن عدد المحامين في حلب حالياً نحو ٦ آلاف محام وأن وضعهم المعيشي متفاوت كأي شريحة في المجتمع، لافتاً إلى أن متوسط الدخل متفاوت من محام إلى آخر وفق قدمه وخبرته في المهنة.

لجنة لتقديم الاستشارات للمتضررين ومجاناً

الجمعة بدل الأحد عطلة محال الصاغة.. ورئيس اتحاد الحرفيين لـ«الوطن»: يخلق ارتياحاً للمواطنين

إغلاق المحال التجارية الساعة التاسعة مساءً والمطاعم الثانية صباحاً.. وحمشو لـ«الوطن»: بناء على طلب التجار

نائب المحافظ: الكشف حتى الآن عن ١٣٠٠ عقار.. ومدير الدراسات الفنية: التدعيم ينفذ على حساب القاطنين

| فادي بك الشريف

أثار قرار مجلس محافظة دمشق القاضي بتحديد أوقات الفتح والإغلاق في دمشق لكل الفعاليات من محال وأسواق تجارية من الثامنة صباحاً وحتى التاسعة مساء (صيفاً شتاء)، وللمطاعم والكافيتريات من السابعة صباحاً وحتى الثانية بعد منتصف الليل عدا الخميس والسبت حتى الثالثة صباحاً، لغطاً كبيراً وخاصة بعد توحيد التوقيتين الصيفي والشتوي.

ووافق مجلس المحافظة في ثاني جلساته على طلب اتحاد الحرفيين بتحديد العطلة الأسبوعية لمحال الصاغة في سوق الحريقة، والسوق المركزي، وسوق المدور وسوق السعودي وسوق الأثري يوم الجمعة بدلاً من الأحد أسوة بباقي المحال في سوق الحريقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت عضو المكتب التنفيذي ملك حمشو أن القرار جاء بناء على طلب غرفة التجارة ولاسيما بعد اعتماد التوقيت الصيفي على مدار العام، وبالتالي تمت زيادة ساعة واحدة لافتتاح المحال صيفا شتاء وخاصة بعد إلغاء العمل بالتوقيت الشتوي والذي كان مقرراً فيه إغلاق المحال والأسواق حتى الثامنة مساء.

وقالت حمشو: بالنسبة لمحال الأغذية (البقاليات) فقرار إغلاقها محدد حتى الثانية عشرة ليلاً عملاً بما هو متبع سابقاً.

كما أكد رئيس اتحاد الحرفيين ناجي الحضوة أن المقترح المقدم هدفه توحيد يوم العطلة لكل أسواق الصاغة ما يشكل ارتياحاً للمواطنين ويشكل خياراً أوسع بافتتاح كل الأسواق الحرفية في آن معاً.

وفي سياق عمل مجلس المحافظة، كشف نائب محافظ دمشق علي المبيض أنه تم لغاية الآن الكشف الحسي على أكثر من ١٣٠٠ عقار، وتبين أن معظم الأبنية بحالة جيدة وسليمة وآمنة، مشيراً إلى أن اللجان تضم ما يزيد على ١٢٠ مهندساً مختصاً للكشف على الأبنية وتقييم حالتها الإنشائية.

وقال المبيض في رده على مداخلات الأعضاء: تم توجيه اللجان لإجراء الكشف على العقارات بعد ورود الشكاوى من المواطنين عبر تطبيق (واتس آب) مع ذكر العنوان، مؤكداً أن الكشف الحسي تم عبر اللجان التي تم تشكيلها في المحافظة بالتعاون مع المعهد العالي للبحوث والدراسات الزلزالية وكلية الهندسة المدنية والشركة العامة للدراسات الهندسية وفرع دمشق لنقابة المهندسين.

ورداً على تساؤلات ومداخلات الأعضاء بين مدير الصيانة جمال إبراهيم أنه يتم العمل بشكل دائم بتنظيف مجرى نهر بردى وفروعه المارة بالمدينة، مبيناً ترحيل ٤٥٠٠ متر مكعب من الأوساخ والأتربة من مجرى نهر تورا في الربوة.

وأكد مدير الصيانة أن الورشات حالياً تقوم بتنظيف وتعزيل مجرى نهر يزيد مؤكداً استمرار عمل ورشات الأنهر في أعمال التنظيف بشكل يومي وفق البرنامج المحدد على أن تنتهي الأعمال خلال ٣ أشهر.

وفيما يخص المطالبات بضرورة متابعة واقع التزفيت، أوضح إبراهيم أن المديرية ستعمل على مد قميص إسفلتي للطرقات الأكثر ضرراً وفق الخطة الموضوعة كما سيتم تنفيذ عقد تزفيت لطريق القدم خلال شهر أيار القادم.

وأكد أن المجبل الألماني قيد الإصلاح حالياً، كما أن المجبل الإيراني أصبح جاهزاً للعمل وتتم صيانته بشكل دوري، منوها بوجود متابعة بخصوص الحوض الخاص بالزفت السائل الذي تم إحداثه مؤخراً على أن يتم العمل به فور انتهاء الرقابة الداخلية له.

بدوره مدير دوائر الخدمات بشار عبيدة بين أن ورشة الإشغالات المركزية تعمل بالتعاون مع قسم شرطة المحافظة بشكل يومي على إزالة الإشغالات غير النظامية على الأملاك العامة.

وقال عبيدة: هناك معاناة من الإشغالات «الطيارة» التي تنتقل من مكان لآخر، ما يصعب ضبطها، منوها بالعمل على تقديم الخدمات لمناطق المخالفات وفقاً للأولويات والإمكانيات المتاحة.

من جانبه مدير الدراسات الفنية معمر دكاك بين أنه يتم العمل على تأمين قطع الصيانة اللازمة للمجبل الإسفلتي في منطقة الدوير ليعود إلى الخدمة مشيراً إلى أنه تم إجراء تدعيم مؤقت للبناء في المنزة ٨٦ ومنزل آخر في منطقة دمر.

وفيما يخص الأبنية المعرضة للتصدعات نتيجة حدوث الزلزال الأخير، أكد أن هناك آلية يتم خلالها التدعيم المؤقت خلال ساعات تنفذ حفاظاً على الأرواح والممتلكات، مضيفاً: بالنسبة للتدعيم الدائم تقوم المديرية بإعداد الدراسة ليتم تنفيذها من القاطنين وبإشراف المحافظة على أن يتم بنهاية التدعيم إعداد تقرير بالسلامة الإنشائية للمبنى مصدق من نقابة المهندسين ليصار إلى إعادة الأهالي إلى منازلهم.

من جانبه مدير التنظيم والتخطيط العمراني حسن طرابلسي بين أن اللجنة الفنية أنهت إعلان مصور جوبر ووردت اعتراضات على المخطط وإحالتها إلى اللجنة الإقليمية التي عالجت جميع الاعتراضات عدا موضوع التداخل بين محافظتي الريف والمدينة حيث تم تشكيل لجان مشتركة لمعالجة التداخل في منطقة جوبر وزملكا، وبناء عليه يتم متابعة استكمال إصدار المخطط الخاص بالمنطقة بعد انتهاء لجان الحدود الإدارية من عملها.

المشرف العام لمجمع الخدمات مدير النظافة عماد العلي أشار إلى أنه تم تقديم مقترحات لتعديل قانون النظافة رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٤ لرفع غرامات مخالفات النظافة لتكون رادعة، ومشروع التعديل قيد وضع اللمسات الأخيرة من وزارة الإدارة المحلية، مبيناً أنه يتم تخديم منطقة دمشق القديمة من خلال عمال مديرية النظافة.

مدير المصالح العقارية علي حويجة أكد أنه تم البدء بأتمتة السجلات العقارية منذ عام ٢٠١٤ وبلغت نسبة التنفيذ ٨٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الصحف العقارية يتم تجديدها دورياً.

مدير المركبات والرحبات إياد نقولا أكد أنه تم رصد اعتماد مالي لإصلاح الآليات وشراء آليات جديدة وسيتم البدء بإصلاح آليات الخدمة في دوائر الخدمات أولاً.

وركزت المداخلات على ضرورة معالجة الإشغالات المتزايدة في العاصمة وخاصة في الأسواق التي تؤثر في حركة السيارات وتخلق ازدحامات وخاصة أن الحلول المتخذة هي حلول إسعافية.

وطالب الأعضاء بتزفيت عدد من الطرقات، وتفعيل عمل مهندس الخدمات في دوائر الخدمات، وزيادة الغرامات المفروضة على مخالفات النظافة.

مدير النظافة: توجه لرفع غرامة المخالفات لتكون رادعة

رفع سعر أسطوانات الغاز

في الغضون، أصدرت لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق قراراً برفع سعر الغاز المنزلي والصناعي داخل البطاقة الذكية وخارجها.

وبموجب القرار حدد سعر أسطوانة الغاز المنزلي عبر البطاقة الذكية بـ ١١٥٠٠ ليرة بالنسبة لوزن ١٠ كغ، وأسطوانة الغاز الصناعي (وزن ١٦كغ) بـ ٤٥ ألف ليرة.

أما سعر أسطوانة الغاز المنزلي (١٠كغ) خارج البطاقة الذكية حدد سعرها بـ ٣٢ ألف ليرة، وأسطوانة الغاز الصناعي (١٦ كغ) بـ ٥١ ألف ليرة

٣ مليارات ليرة لمشاريع الوحدات الإدارية بطرطوس

| طرطوس ــ ربا أحمد

ثلاثة مليارات جديدة وزعت أمس من مجلس محافظة طرطوس إلى عدد من الوحدات الإدارية وفق الأسس المعتمدة منذ بداية العام بسقف ١٥٠ للبلدان و١٢٥ للبلديات، الأمر الذي أثار اعتراض عدد من الأعضاء لكون بعض المشروعات تحتاج إلى ١٦٥ مليوناً أو ١٦٩ مليوناً الأمر الذي سيخلق مشكلة بالتنفيذ ورصد الاعتماد اللازم، فكان أن وافق المجلس على رصد تتمات لهذه المشروعات منعاً لتوقفها.

ومن ناحية أخرى طالب مدير الخدمات الفنية بطرطوس وعدد من الأعضاء بضرورة الإسراع برصد اعتماد لجسر بيت القليج ــ قرقفتي الذي يحتاج إلى ١٥٤ مليوناً منعاً لانهياره والذي يربط منطقة بانياس بمنطقة الشيخ بدر لكون هناك خطورة بالتأجيل وعدم المعالجة عند حدوث أي غزارة مطرية وستزداد تكلفة ترميمه كلما زاد الضرر، علماً أن تكلفته تتجاوز ملياري ليرة.

ومن ناحية أخرى طالب المجلس بضرورة الاهتمام بضواحي مدينة طرطوس والتي يتجه الشباب للسكن فيها ولاسيما في الشيخ سعد ودوير الشيخ سعد وبيت كمونة، وهنا أوضح الأعضاء أن مطالبة الدوير بمبلغ ٧٠ مليون ليرة لخدمات الصرف الصحي هي ضرورة لكونها حالة خدمية وصحية لقطاع إداري مهم.

فكانت الموافقة من المجلس في دورته العادية الثالثة على توزيع مبلغ المليارات الثلاث على الوحدات الإدارية وفق الدور المتبع منذ وضع الأسس مع بداية العام إضافة إلى تشميل ترميم جسر بيت القليج ووصلات الصرف الصحي لدوير الشيخ سعد.

كما طالب الأعضاء بكشوف ومتابعة مشاريع الوحدات الإدارية التي رصدت لها الاعتمادات اللازمة، وإن كان التنفيذ جيداً أو يتخلله أي معوقات.

وبالمقابل لفت عدد من الأعضاء أن توسع مدينة طرطوس في منطقة المخالفات يحتاج إلى المزيد من الاهتمام، وهنا أوضح رئيس لجنة الموازنة القاضي حسان ناعوس أن موازنة مدينة طرطوس بلغت ٥/ / مليارات و/ ٨٥٠/ / مليوناً إضافة إلى الموازنة الذاتية بقيمة مليارين وإعانة بقيمة ٤٩٨ مليون ليرة وقد استوفت حقها.

يذكر أنه وزعت الموازنة الاستثمارية للجهات التابعة لمحافظة طرطوس لعام ٢٠٢٣ في وقت سابق بمجموع ٣٨ ملياراً و٤٠٠ مليون بحيث حصلت الخدمات الفنية على ١٢ ملياراً وبلغت حصة جهات الإدارة المحلية (الصحة، الثقافة، البيئة، الشؤون الاجتماعية، الأمانة العامة) ٢٠ مليار ليرة، في حين حصل مجلس مدينة طرطوس على ٧ مليارات و٨٥٠ مليوناً ومجلس مدينة بانياس على مليار و٥٥٠ مليون ليرة ومؤسسة المياه على ٩ مليارات ليرة.

كما رصد المجلس اعتمادات البلدان والبلديات وفق الموازنة المستقلة باعتماد ١٥٠ مليوناً للبلدان و١٢٥ للبلديات للمرة الثانية أمس حيث وزعت في الدورة السابقة ٨ مليارات ليرة وفي هذه الدورة ٣ مليارات ليرة.